دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأبعاد الثقافية للعمارة وتخطيط المدن في أوروبا
المصدر:	المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
الناشر:	منظمة اليونسكو
المؤلف الرئيسي:	بونتنك، ارمجارد
مؤلفين آخرين:	الشريف، أمين محمود(مترجم)
المجلد/العدد:	مج 9, ع 36
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1979
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	92 - 116
رقم MD:	352130
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	الاحوال الاجتماعية، تخطيط المدن، الدول الأوروبية، التنمية الاجتماعية، التنمية الثقافية، التقدم التكنولوجي، الاضطرابات النفسية، السكان، الحصر ، الثقافة، الفن المعماري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/352130

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأبعاد الثقافية للعمارة وتخطيط المدن

في أوروبا

لقد واجه منذ الخمسينات مخططو المدن ، والمهندسون المعماريون في الدول الصناعية مشكلة الاقبال المتزايد على انشاء المساكن بعد أن أدى تقدم التكنولوجيا الى احتكار الصناعات الكبرى للمبانى في المدن مما ترتب عليه انشاء شبكة واسعة من المبانى السكنية على أطراف المدن . وقد أدت التكنولوجيا الى ابتكار نوع من فن العمارة الدولية يقضى بوضع « مجموعة من التصميمات النموذجية لبناء المدن في العالم » كما قال المهندس الألمانى المعمارى ومخطط المدن هماتز كامرير الذى قرر في مؤتمر المهندسين المعماريين الألمان المنعقد في ١٩٧٧ بمدينة دوسلدورف ما نصه :

« إن بناء المصانع ـ وهو أدعى انواع المبانى الى الكآبة والملل وان يكن أرخصها وأسرعها ـ يتجاوز حدود الدول والايديولوجيات القومية ويمثل الصلة العضوية الوحيدة بين الشرق والغرب والمشاهد أن المصانع المشيدة بالحرسانة المسلحة تحدث الدمار في مدن موسكو وبكين وبرلين وفي القرى والضواحى

الكاتب : ارمجارد بونتنك

ارمجارد بونتنك ، أستاذة مساعدة بمعهد الموسيقى في فينا . والمديرة المساعدة للبحوث بالمعهد الدولى للاتصال السمعى والبصرى والتنمية الثقافية بفينا (النمسا) وهى مؤلفة « أنماط جديدة للسلوك الموسيقى عند الجيل الناشىء في المجتمعات الصناعية » (١٩٧٤) و « نقد الثقافة القائمة » وهو دراسة أعدتها لليونسكو (١٩٧٧) .

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .

ذلك بأن القائمين على بناء هذه المصانع يضربون عرض الحائط بالخصائص الاقليمية ويتجاهلون متقضيات البيئة الانسانية المألوفة والفروق القومية في التنمية بين مختلف الدول » أ هـ .

وقد أطلق على المؤتمر بحق اسم « الانتاج الانسانى أو المالى ـ فن العمارة بين الثقافة والاقتصاد .

وتبين في الوقت نفسه أن اقتصار التخطيط على ما يسمى « بالأساسيات عند انشاء المناطق السكنية في المدن الكبرى لا يفى بالاحتياجات الثقافية للسكان . وكان الوصول الى هذه النتيجة ثمرة البحوث السلوكية والثقافية التى أوضحت بجلاء أن التنمية الثقافية للفرد تتوقف على تنميته الاجتماعية أى على حرية الفرد في أنماطه السلوكية وحريته في الاتصال بغيره وحريته في تقرير مصيره في الحياة العامة والخاصة .

والمسألة الجديرة بالمزيد من البحث هى معرفة مدى مسئولية تخطيط المدن وفن العمارة عن ارتقاء مستوى الثقافة في الحياة وقد نشأت هذه المسألة عن السمات التخطيطية السائدة في المدن التى تنطوى على دلالات ثقافية واجتماعية جديدة .

منها أن خطوط التنظيم الممتدة على طول الشوارع في المناطق السكنية الجديدة لا تراعى ترك مساحات خالية لممارسة النشاط الثقافى والترويحى بيد أن وحدة المبانى والشوارع قد مضت وانقضت منذ

زمن طويل وصار موقع المساكن عير متوقف بأى حال على موقع الشوارع والنتيجة أنه لا توجد مساحات خالية خارج المدن ولا مناطق صالحة مخصصة الترويح عن السكان ولذلك تمتاز المستوطنات الجديدة بأشكال موحدة ومساحات لارابط بينها كما تمتاز بوحدة مملة على الرغم من توافر الامكانيات التكنولوجية .

وقد أدت الرغبة في الوفاء باحتياجات السكان الى اقامة الضواحى المنفصلة عن المناطق التجارية والصناعية والبعيدة عن محور الحياة في المدينة ومن عيوب هذه الضواحى التابعة للمدن افتقارها الى النظام الاجتماعى المرن الذى يصل فيه الناس بعضهم ببعض ويرتبطون معا برابطة الجوار والمساعدة المتبادلة وانقطاع الصلة بين سكانها وسكان المدن . ولذلك لاتتاح الفرصة في هذه البيئة لاندماج الفرد في الجماعة اندماجا ينشأ عنه ارتباط عاطفى وثيق ولا ريب ان انعدام هذا الارتباط يؤدى الى الشعور بالوحدة والعزلة وعدم الاتصال الاجتماعى .

وعلى الرغم أن السلطات أصبحت تدرك المشكلات المتصلة بتخطيط المدن وانشائها فانها اخفقت في أن تدخل في اعتبارها أثر البيئة في انماط السلوك الاجتماعى والثقافى واذا نحن أمعنا النظر في القرارات والتوصيات التى أصدرها الاتحاد الدولى للمهندسين المعمارين وجدنا أنها عبارة عن اقتراحات خاصة بالمنشآت الفنية والوظيفية (المرافق والمنشآت العامة . والنقل الخ) كما نجد أن « توصيات البيئة (مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية) تكتفى بذكر النتائج الفسيولوجية والاجتماعية العملية دون أن ترسم الطريق لتنفيذ هذه التوصيات بطريقة عملية .

مثال ذلك أن التوصية الخاصة « بتحسين المستوطنات الحالية تنص صراحة على أخطار « تدمير النظام الاقتصادى والاجتماعى ولا تشير الى النظام الثقافى الا في سياق) المحافظة على القيم الاجتماعية والثقافية التى ينطوى عليها النظام القائم أما التوصية الخاصة بالتوسع الحضرى فتطالب باتخاذ الوسائل الكفيلة بما يلى :

تأمين التشريعات والوثائق واللوائح القانونية .
وضع نظم خاصة بحيازة الاراضى وتعميرها .
تأمين الموارد المالية والأميرية .
المشاركة الفعالة من جانب جمهور واسع الاطلاع .
حماية النظم البيئية والاراضى النادرة .
تحسين وسائل استخدام الاراضى الحضرية الحالية عن طريق التدابير الحديثة والمبتكرة .
النهوض بالخدمات والمرافق الأساسية بصورة متكاملة .
تهيئة فرص العمالة وتيسير الوصول الى أماكن العمل

أما البعد الثقافى فان هذه التوصية لا تشير اليه بكلمة واحدة وقد تفاقمت في الايام الأخيرة نذر الخطر التى تحذر من قصور تخطيط المدن في المجال الثقافى ووجه تفاقم هذه النذر الانظار الى المشكلات الاجتماعية والثقافية التى تقضى الضرورة بسرعة معالجتها وكان السبب الذى أثار الفزع في النفوس هو اتجاه الاهالى بشكل واضح من تلقاء أنفسهم الى الاحتجاج على تلك الحال ولم يكن هذا الاحتجاج مقصورا على طائفة أو طبقة اجتماعية معينة وانما صدر بسبب الشكوى العامة من قصور الخدمات الاجتماعية والثقافية وبمبادرات من جانب المواطنين اتخذت في بعض الاحيان

بعدا سياسيا وقد لوحظ في معظم الحالات أن الاحتجاج من جانب المواطنين المقيمين في المناطق الحضرية الجديدة لا يشمل كل السكان ولكن الذى حدث هو قيام جماعات صغيرة نشيطة بتأليب عدد كبير من السكان ومن أوضح الأمثلة على ذلك انتفاضة فينا حيث قامت جماعات صغيرة من الاباء وتلاميذ المدارس والشبان بارغام السلطات البلدية المختصة بالبناء والتشييد على الاهتمام الجاد بحل المشكلة وذلك بعد سنوات من الكفاح في سبيل تحسين الخدمات الثقافية .

وفي مدينة أمستردام يعارض باستمرار عدد متزايد من المواطنين في ترحيلهم الى ضاحية بلجمير ويحاولون افهام الناس ماعسى أن يطرأ من تغيير على البيئة الحضرية نتيجة ترحيل طائفة كبيرة من السكان من قلب المدينة .

وأشهر الاحتجاجات التى ثارت في جمهورية المانيا الاتحادية ما تردد مرارا وتكرارا في بلدة مجاورة لبرلين تسمى « مركيش فرنيل » وفي بلدة لفركوشى اعترض المواطنون على مشروع ضخم للاسكان فحالوا دون تنفيذه وهناك أمثلة أخرى عديدة لاحتجاجات مماثلة .

وتتردد نذر الخطر ايضا في البحوث الاجتماعية التجريبية التى تقدم الادلة على قصور التخطيط الثقافى فقد اتضح من البحوث العامة في السلوك الثقافى للسكان ومن البحوث الخاصة التى أجريت في المناطق الهامشية (الواقعة في الاطراف) أن سكان هذه المناطق الأخيرة ليسوا محرومين فقط من المنشآت الثقافية التقليدية بل ايضا من التنمية الثقافية الفردية ومن الطبيعى أن ترتبط المنشآت الثقافية ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادى والاجتماعى المفروض على سكان المدن الجديدة وقد أجريت دراسة دقيقة عن الأسر الكبيرة التى تقيم في مثل هذه المناطق بمدينة فينا فكشفت عن انعدام وسائل تعليم الكبار واسباب التسلية والترفيه وصعوبة مشاهدة الاحداث الثقافية

وقد دلت دراسة مقارنة عن العادات الاستهلاكية في المناطق الواقعة في وسط فينا وفي اطرافها على أن ارتياد السينما والمسرح والحفلات الموسيقية في اطراف المدينة يقل ـ في المتوسط ـ بنسبة ٥٠ / عنه في وسط المدينة ويلاحظ مثل هذا الفرق تقريبا في أماكن الاختلاط الاجتماعى (المقاهى) والمطاعم الخ) .

وتتجلى لنا صورة دقيقة جدا للفرق بين باريس وضواحيها في البحث الفرنسى الشامل عن السلوك الثقافى للسكان الذى بنى على مجموعة من المعلومات والبيانات الدقيقة .

وتكشف لنا ايضا الابحاث الثقافية في البلاد الاشتراكية عن قصور في الخدمات الثقافية واهمال للاحتياجات الثقافية في المناطق السكانية الكبيرة .

ولعل أبرز أعراض الحرمان الثقافى الذى ربما كان له أكبر الأثر في اثارة ضمير مخططى المدن شيوع أنواع معينة من الجريمة والانحراف والاضطراب بصورة مفاجئة وتختفى هذه الظاهرة وراء الآثار الاجتماعية الظاهرة ومن هذه النذر الاجتماعية الخطيرة شيوع الانحراف في أوساط الشباب والاحداث وهو لا يرجع الى انعدام الفرص المتاحة لشغل وقت الفراغ بعمل نافع فحسب وانما يرجع أيضا الى يقظة وصرامة المواطنين الذين يعلنون النكير على الاحداث الجانحين وقد دلت بعض الأبحاث الخاصة على ميل الاحداث الى النزاع والصراع والعراك كما دلت على ارتفاع نسبة الجنوح بين الاحداث (يظهر هذا الجنوح في ارتكاب ـ جرائم صغيرة ضد الممتلكات والاتلاف العمد) وتدل الاحصاءات الخاصة بالاحداث الجانحين في مختلف أقسام فينا على وجود ٣٤٠ متهما من بين كل ١٠٫٠٠٠ حدث في اقسام وسط المدينة (المسماة مراكز الطبقة العليا) في حين أن عددهم في المناطق الحضرية المبنية بطريقة واهية (يسكنها موظفون من ذوى

المرتبات وعدد كبير من العمال) هو ٢٨٥ من بين كل ١٠٫٠٠٠ حدث وهذا الرقم يتاثر بميل السكان الشديد لا بلاغ الجرائم الى البوليس وهذا في حد ذاته دليل على الجو الاجتماعى ـ الثقافى السائد في تلك المستوطنات .

وان ارتفاع نسبة الاضطرابات العقلية والنفسية لهو دليل واضح آخر على الاعتلال الاجتماعى والسخط الباطنى على سوء حال الحياة الحضرية ولما كانت هذه الاضطرابات النفسية تؤدى الى الانتحار فقد قرر القائمون بالتخطيط أن يضموا بعض علماء النفس والاعصاب الى هيئة موظفى دور الرعاية الاجتماعية ولكن ذلك لم يتم تنفيذه في فينا الا بعد انتهاء عملية التخطيط ومن المضحك فيما يتعلق بسوء الحالة الثقافية في المناطق الحضرية أن ندوة لتخطيط المدن استمرت عدة أسابيع واشترك فيها نحو ٣٠ شخصا ولكن هؤلاء المشتركين لم يعالجوا موضوع الانتحار الا لمدة نصف يوم فقط باعتباره احد المشكلات العديدة التى تجب دراستها عند النظر في تخطيط المدن .

ويجدر بنا في هذا المقام أن نشير الى التدابير التى اتخذتها دولتان تحت تأثير هذه الحقائق فيما يظهر وتعد هذه التدابير اذا جاز هذا التعبير ـ تأييدا رسميا لما سبق أن ذكرناه .

المثل الأول هو تجربة تمت في سويسرا وخلاصتها أنه رئى تكليف الطلبة المتقدمين لامتحان الدبلوم بمعهد العمارة بالجامعة الفنية الفيدرالية باعادة بناء » منطقة سكنية مجاورة قبل أن يتم تنفيذ المشروع الشامل وقد أريد بتغيير التخطيط والتنفيذ في هذه المنطقة أن يقترح الطلبة أساليب جديدة تضمن توثيق العلاقة بالمنطقة الجديدة وتعزيز الشعور بالأمن في نفوس الافراد .

والمشروع الثانى يتم تنفيذه ـ اذا جاز هذا التعبير ـ على أعلى مستوى سياسى وهو جزء من خطة شاملة لاعادة تشييد المبانى السكنية وما جاورها في فرنسا ـ وفضلا عن ترميم المبانى فان هذا المشروع يعد محاولة لتقييم العيوب الاجتماعية في هذا الطراز من المبانى الذى ليس ريفيا ولا حضريا وقد ادرج هذا المشروع ضمن الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ التى تقرر أنه « يجب تنسيق الجهود ـ بمعاونة الدولة ـ لتحسين أحوال المعيشة والخدمات العامة في ٥٠ منطقة حضرية يقع بعضها على اطراف مجموعة كبيرة من المجتمعات الحضرية وتظهر عليها أعراض التدهور والفقر الثقافى والاجتماعى .

المحددات الثقافية لمخطط الاسكان

يتضح من المعلومات التى تم جمعها عن حال القوم الذين يقيمون في الضواحى أن الضرورة الملحة تقضى لوجوب ادخال تعديلات على تخطيط المدن لايجاد بيئة ثقافية تفى بالغرض وتستطيع أن نستخلص هذه النتيجة ايضا من البحوث الثقافية التجريبية كما جاء في خلاصة الدراسة الفرنسية عن السلوك الثقافى . التى تبدأ بالعبارة الآتيه ،

« ..... المهندس المدنى يستطيع أن يجهز نموذجا مجسما موضحا به الفراغات والمبانى ويسمح بانسياب الحركة أولا يسمح بها .. ولكنه لا يستطيع التعبير عن هذه الفكرة بالخرسانة مستعينا في ذلك بالاتجاهات الثقافية المتنوعة والمائمة التى تحدد الاستخدام الدقيق للفراغات الداخلية (الشقق والسلم الخ) أو الفراغات الخارجية (الشوارع والميادين) أنه يتخيل ويخلق مدينة خالية ثم ينسحب عندما يصل السكان اليها وكأنهم قوم همج جاءوا ليدمروا التصميمات التى وضعت دون اشتراكهم » أ هـ .

وسنحاول الاشارة الى بعض العوامل والنواحى التى اذا تحققت عن طريق التخطيط أو الانشاء دعمت أو أوهنت الاتصال الثقافى والاجتماعى ويسرت أو عرقلت التنمية الثقافية ونشاط السكان .

ويبدو أن مخططى المدن والمهندسين المدنيين ظلوا قرابة ٤٥ عاما يتمسكون بالمفاهيم التى روجت لها « وثيقة أيثنا » دون أن يراعى التغييرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية التى طرأت على المجتمعات الصناعية وفي سنة ١٩٣٣ دعت هذه الوثيقة الى اقامة « المدينة الوظيفية » وعرضت فكرة جمالية لتخطيط المدن تقضى بفصل الوظائف الحضرية عن المناطق الريفية الخضراء حفاظا على سلامة هذه المناطق وعلى الرغم من أن هذه الفكرة كانت ترجع الى أسباب اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية تختلف تماما عما عليه الحال الآن فقد تم اقرارها بحماسة وبخاصة بعد ١٩٤٥ وأدت الى استبحار العمران والتوسع الحضرى دون حدود ثم أدت أخيرا الى انشاء الضواحى على مشارف المدن الكبرى وقد أضرت هذه الفكرة بالتخطيط الثقافى كما كانت من العوامل الأساسية التى أعاقت هذا التخطيط .

ولسوف يعدل مخططو المدن حتما عن هذه الفكرة ومن امارات هذا العدول انتهاج جمهورية المانيا الديمقراطية طريقة جديدة في تخطيط المدن اطلق عليها اسم « النظام المتعدد المراكز » ويقضى هذا النظام بوضع تصميم متنوع للمراكز الترويحية يرتبط بخطة البناء الحضرى الشاملة ومن المسائل التى سوف تظل محل نظر ونقاش هى هل تبشر هذه الطريقة باعظم الآمال أم أن أفضل الحلول للمشكلة فكرة « المزيج الوظيفى » الشامل الذى نتكلم عنه فيما يلى .

ان الظاهرة المعروفة باسم « المدينة » تتألف من مجموعة من المبانى ذات الاشكال المختلفة التى تعكس ـ بطريقة أو أخرى ـ أكثر مظاهر الحياة تنوعا واختلافا ومن المسلم به ان التحضر الحقيقى ينشأ عن تفاعل بين الأماكن الداخلية والخارجية يسمح بتوزيع متوازن للعمل والاسكان والترويح والنشاط الاجتماعى وهذا من شأنه أن يتيح للسكان حرية الانتقال ويحقق ما يصبون اليه من الاتصال أو الاعتزال ومن مزايا هذا البناء الحضرى أنه يساعد على تيسير اللقاءات الحرة بين السكان والاختلاط الاجتماعى التلقائى والحوافز المرضية والانشطة المقصودة وبالاختصار يؤدى الى توثيق عرى الاتصال الثقافى والاجتماعى ولا شك أن البيئة السكنية لاهالى المدن تزداد ثراء عظيما بوجود الفن وملكة الابداع والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة والعلوم فيها واذا علمنا ان معالم البيئة تتجلى في مظاهر النشاط في الحياة اليومية (المدارس المحال التجارية، السلطات المحلية أماكن العمل وجدنا أن البيئة الحضرية الحقيقية تؤثر في سكانها تأثيرا قويا ويزداد هذا التأثير وضوحا عندما ما يستطيع الانسان تغيير معالمها كما يشاء وبذلك تتحول البيئة من حال الى حال والمزيج الوظيفى هو السمة المميزة للبيئة الحضرية الحقيقية ومن هنا كان عنصرا هاما في ارتقاء الفرد من الناحية الثقافية والاجتماعية ولما كان هذا المزيج يتيح اللقاء المباشر فانه يعزز الارتباط بين السكان والبيئة ويتيح لهم أن يعرفوا وظائف البيئة ووسائل تنميتها يضاف الى ذلك أن المزيج الوظيفى يتيح تكيف الانماط السلوكية التقليدية بصورة تدريجية ـ مع الظروف المتغيرة للحياة الحضرية ويحول دون التحولات الفجائية وأخيرا فان التخطيط الاسكانى الحضرى الصحيح يتيح للأفراد ذوى الأعمار المختلفة أن يعيشوا معا في سلام ويقلل من خطر المنازعات الاجتماعية والثقافية التى تنجم عن اختلاف الأعمار .

وقد اختار كل الباحثين المحدثين في سلوك سكان المدن عاملا واحدا يرون أنه أمر لا بد منه لتحقيق أسلوب في الحياة يرضى الانسان الا وهو الانسجام بين السكان وبيئتهم السكنية .

والدليل على ذلك تلك الفقرة الآتية المقتبسة من مسح تم إجراؤه في فينا لمعرفة رغبات السكان بشأن المناطق التى يطلبون السكنى فيها وهذا نصها ، ترجع أغلبية الطلبات للسكنى في منطقة معينةالى سببين اعتياد السكنى في هذه المنطقة ثم الطابع المميز لهذه المنطقة وكان من بين الذين أجابوا عن أسئلة الاستفتاء ممن لم تتح لهم الفرصة لاختيار منطقة سكنهم أو بيئتهم قوم اعربوا عن رفضهم الاقامة في مناطقهم تبلغ نسبتهم ٩ ٪ من بين الذين اعتادوا الاقامة في هذه المنطقة و ٣٧ ٪ ممن لم يعتادوا الاقامة فيها » أ هـ .

وهذا الاعتياد أو الانسجام بين السكان وبيئتهم وما ينطوى عليه من ميل الى الاشتراك في الاحداث المحلية ينبع أساسا من الرموز المعمارية المحلية فالأماكن الخارجية والسطوح والمبانى المجسمة هى العناصر الرئيسية التى تزود السكان بالمعلومات الثقافية والاجتماعية انها تولد نوعا من الانسجام والائتلاف بين السكان والصور المرئية للبيئة الحضرية فالساكن يجد العديد من المصادر التى تجعله ملما بأحوال بيئته ومن شأن اللقاءات اليومية بكل ما فيها من تفاصيل تزود المرء بمعلومات وافية عن نوع ومعنى الاماكن الداخلية والخارجية ان تهيىء أسباب الارتباط بين المرء وبيئته اذ يقيم الساكن في مكان له عنوان ثابت ومن الأمور ذات المغزى العميق أن البحث في جاذبية الأماكن السكنية قد دل على أن الناس عند اختيارهم موقع شقة ليسكنوا فيها لا يحدوهم الى ذلك أن يجاوروا أقاربهم بقدرما يحدوهم انهم يألفون البيئة ويأنسون بها وقد دل البحث الاجتماعى وبخاصة علم الاجتماع الخاص بالاسكان ـ منذ عهد قريب جدا ـ على أن هذا الألف والأنس ذو صلة قوية بما يسمى وحدات الاسكان الاجتماعية أى تجمع السكان في حى حضرى واحد واذ تمت العلاقات الانسانية بين اعضاء هذه الوحدات أو رئتهم اهتماما مشتركا بالبيئة السكنية وعززت أواصر الارتباط والألفة بينهم وبين هذه البيئة .

« ان مفترق الطرق يغطى مساحة أكبر من مساحة حى مدنى قديم ولكنه لا يستخدم الا في تنظيم حركة المرور » ـ هذه العبارة الموجزة التى قالها أحد المهندسين المدنيين تشير من وجوه عديدة الى مسئولية مخططى المدن عن التنمية الثقافية التى لا يتسنى تحقيقها الا اذا أتاحت الأماكن المعمارية للانسان فرصة الارتياد العصرى والانتفاع الفردى ولا شك أن المخطط الإسكانى الذى يتيح للفرد الحرية في اكتشاف قواه وملكاته الفردية الخلاقة والعمل على تنميتها يفى بالعديد من الاحتياجات الثقافية التى تأتى في أغلب الاحيان مفاجأة لمهندسى التخطيط ذلك أن التطلعات الانسانية يمكن تحقيقها بالتخطيط البيئى اذا اتاح المكان حوافز وامكانيات جديدة للساكنين لكى يحققوا أهدافهم الثقافية فالمواجهة الحرة مع البيئة المكانية المعمارية تبعث في المرء حب الاستطلاع وكذلك الاماكن الحضرية المتاحة التى يمكن استخدامها بحرية تؤدى وظيفة ثقافية هامة أخرى الاوهى اتاحة الفرصة لعقد الاجتماعات العامة وممارسة اللهو واللعب وتهيئة البيئة الصالحة لاقامة المهرجانات والاحتفالات والاسواق والمعارض والعروض المسرحية ومسارح الشوارع الخ وبالأضافة الى ذلك يجب أن ندخل في اعتبارنا أنشطة الشباب الجديدة حتى يمكن الوفاء بالاحتياجات التى لا تتفق مع الانماط التقليدية ومن المهم للغاية عند تخطيط المدن ضمان وجود مساحة خالية من الارض تصلح لممارسة اللعب واقامة المهرجانات عند التوسع في المدن بمعنى أنه يجب أن يكون هناك مجال كاف يتسع لجمهور حاشد واذا طبقنا هذه الأفكار العامة على المستوطنات الجديدة القائمة حاليا أو قارناها بأحوال هذه المستوطنات وصفاتها الاستيطانية استطعنا أن نحصل على ارشادات معينة تدلنا على موطن القصور في الانشطة الثقافية ووسائل دعمها .

ويجب أن يهدف التخطيط الى المزج بين دوائر الحياة الثلاثة ، الخاصة والعامة وشبه الخاصة فبدلا من تفاقم الفصل المكانى الناجم عن اقتصار البيئة على وظيفة واحدة من وظائف الحياة الحضرية يجب بذل الجهد للجمع بين دوائر الحياة الكبرى عن طريق المخطط الاسكانى ويمكن تحقيق ذلك بتخصيص بعض الوظائف الحضرية لمثل هذه الدوائر أو بالمزج الحكيم بين المؤسسات والمنشآت الثقافية والاجتماعية الحالية والمطلوبة وبين الوحدات السكنية ومن شأن هذا المزيج الوظيفى في البيئة السكنية المباشرة أن يعزز الارتباط بالبيئة أو يقضى على الاهتمام بجانب واحد من المدينة الا وهو وسطها يضاف الى ذلك ان هذا المزيج يراعى الانماط السلوكية التقليدية والصفات المحلية وبذلك يؤدى بالتدريج وبالمشاركة الفعالة من جانب من يهمهم الأمر الى الالتحام مع الموقف الاسكانى الجديد ولا شك أن المزيج الوظيفى المدروس بعناية على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للاتصال الاجتماعى والثقافى لأنه يحول دون الانزواء السلبى في دائرة المسكن الخاص ويقلل من خطر العزلة .. وواضح أن الفصل بين دوائر الحياة الثلاث يقلل من عدد الناس الذين يمكن الاتصال بهم والتحدث اليهم يوميا كما يقلل من فرص الاتصال المباشر والحر . وعندما ما يحاول المخططون خلق جو حضرى اصطناعى مع تهيئة الاتصال الاجتماعى في الوقت نفسه تراهم يلجأون غالبا الى فكرة المراكز التجارية التى تجمع بين المحال التجارية والمنشآت الثقافية ولكن هذه المراكز تباين البيئة الحضرية الحقيقية لأنها لا تخدم سوى الاغراض التجارية ولا تهيىء الجو للسرية أو العلنية الحقيقية . ذلك أن الجزء الداخلى من هذه المراكز يرى عامرا بالسلع التجارية والوجوه البشة المتهللة أما في الخارج فلا ترى سوى رتل من السيارات التى تقف في مواقف الانتظار ومن الخطأ وصف هذه الأماكن بأنها « مراكز » لأنه لا نتيجة لها سوى أنها تورث الشعور بالوحدة فمتى حان وقت اغلاقها اختفى كل أثر للحياة .

هذا والسعى وراء الكمال الفنى والمعمارى هو من أكبر العقبات في سبيل العملية التعليمية واكتساب الخبرة الثقافية بالمبانى السكنية التقليدية ذلك أن الشقق المبنية على طراز المصانع ، وبيئتها تعوق العملية التعليمية وتحول دون ممارسة الأنشطة العرضية . واكتساب الخبرة ولذلك يجب الا تحدد مسبقا مجالات الخبرة الفردية بل ينبغى أن تكتسب الخبرة عن طريق الاختيار الحر .

ولذلك كانت المهمة الأولى لفن العمارة هى اتاحة الفرصة للسكان لكى ينفذوا أفكارهم الخاصة ومن هنا ينبغى أن يوجد في الاماكن الداخلية بالمبانى السكنية أقل قدر ممكن من المنشآت الثابتة وأكبر قدر ممكن من الامكانيات التى تثير روح النشاط في السكان وتحفزهم الى العمل فمثلا يجب أن تترك للسكان مهمة تعديل الجدران غير المحملة بالمبانى واستكمال الغرف الداخلية وتجهيز الشرفات والادوار الارضية (البدرومات) والعلالى (جمع علية وهى الغرفة تحت السقف) وبهذه الطريقة يمكن تحاشى المساكن المتماثلة التى يمكن تبادلها كما يمكن تبادل غرفات الفنادق بيد أننا نخص بالذكر هنا أن الاراضى الفضاء يجب أن تترك خالية للاختيار الخلاق ومن الأمثلة البارزة التى تتعرض للتخطيط الايجابى أو السلبى الحدائق والمتنزهات وملاعب الأطفال . ذلك أن البنائين يعدون أرضا خضراء لاستعمال افراد المجتمع ولكن السكان قلما يستخدمونها لأنه لا سلطة لهم عليها ولذلك فهى لا تعنى شيئا بالنسبة لهم .

والواقع أن الكمال الفنى والمعمارى يورث لعنة الكسل الذى يتجلى بأوضح معانيه في الأطفال ومن المشاهد أن الأطفال والشباب هم أول من يعانى الآثار الضارة لفرض أو استبعاد أسلوب معين في ممارسة

الأنشطة التى تعد في نظرهم على أعظم جانب من الأهمية ويجب على الدوام الا يعزب على البال ان فن العمارة بهذا العمل يحدد السلوك الثقافي ويشكله مسبقا ولا حاجة بنا للافاضة في أهمية اللعب في تكوين الأخلاق وفى العملية التعليمية وحسبنا أن نقول ان الملاعب يجب أن تخلو من القيود على تنمية قوى الطفل الجسمية والعقلية ولعل أنسب الحلول في هذا المجال هو ما يسمى بالملاعب الحافزة وأهم خصائصها وفرة المعدات الثابتة والمختلفة والمتنوعة القابلة لاجراء التغيير فيها ووجود صانع الرسوم المتحركة للقيام بوظيفة حفز الاطفال الى اللعب ويمكن تصميم ملاعب مماثلة للشباب الذين يبلغ سنهم ١٦ أو ١٧ سنة وميزة هذه الملاعب أنها لا تعوض فقط الحركة العضلية المحدودة في المنزل والمنطقة السكنية بل تنمى أيضا الروح الاجتماعية كما تشجع على شغل وقت الفراغ بعمل نافع خلاق وفوق ذلك كله يجب أن يتيح فن العمارة للشباب عددا مختلفا من أماكن اللقاء ليمارسوا فيها ما يشاءون من نشاط والقاعدة العامة أن أماكن اللقاء التى يخططها المهندسون كجزء من التصميم الاسكانى لا يستخدمها الأطفال لأن ما يحتاج اليه الأطفال من هذا القبيل انما ينشأ عن الاستخدام اليومى للأماكن الداخلية والخارجية ولذلك فان المطلوب هو اقامة منشآت مرنة سواء في الأماكن الخارجية (منشآت اجتماعية كغرف الأندية والمقاهى ، والملاعب ، والحدائق) والأماكن الداخلية (بدرومات مانعة للصوت ، وغرف داخل الشقق المختلفة) ولا شك أن الفرص الموجهة والمرتبة مسبقا للألعاب الرياضية لا تخمد نشاط السكان فقط بل تؤدى عن طريق ارغامهم على التكيف ـ الى الفتور الثقافى والاجتماعى واستشعار الخوف وبالتالى النزوع الى العدوان والاضطراب النفسانى .

وللطابع الجمالى للبيئة شأن كبير أيضا فمعالم البيئة المرئية من شأنها أن تولد في نفوس السكان احساسا بالطابع الفريد الذى تمتاز به بيئتهم وهذا بدوره يولد شعورا بمحبة البيئة والتعلق بها وواضح أن واجهات المساكن المبنية على غرار واحد لا تتيح توجيها بصريا أو عاطفيا سواء بنمطها البالى أو نمطها الشبيه بنمط الثكنات العسكرية أو بالنمط الحديث المنمق وتوصف مثل هذه المبانى بأنها عديمة الوجه بمعنى أنها لا تمتاز بطابع فريد مميز والساكن فيها لا يقيم في مكان له عنوان معلوم بل له رقم من بين أرقام كثيرة ولذلك تتوالى المكالمات على مركز البوليس في منطقة جروس فلد سيدلنج بمدينة فينا لاعادة الاطفال الى منازلهم بعد أن ضلوا طريقهم لنسيانهم أرقام منازلهم .

ويجب أن تسهم الأماكن الخارجية ايضا في تهيئة البيئة الجميلة وقد دلت المشاهدات على أن الاراضى الفضاء المتناثرة بين الوحدات السكنية تخلق جيوبا لا تساعد على خلق وحدة حضرية والمطلوب في التخطيط الاسكانى هو ايجاد وحدة مكانية تهدف الى تحقيق « نظام حضرى له معنى خاص عند السكان . ونحن نستخدم كلمة « نظام » للدلالة على الوحدة الاجتماعية أى الأرتباط ، الثقافي بين المكان والسكان . ويجب أن يراعى ذلك في المخطط الاسكانى اذا أريد الحد من العزلة والسلبية وفقدان الوحدة الثقافية في المستوطنات الجديدة .

ومبعث الشكوى العامة في المناطق السكنية الجديدة يمكن أن يرجع أيضا الى التغير الشديد في توفير المرافق العامة في مخطط الاسكان الأصلى وفي مقدمة ذلك مرفق النقل والمواصلات وقد دل البحث في المرافق المطلوبة في مستوطنات فينا الجديدة على ترتيب الأولويات في مجال النقل على النحو الآتى ، القرب من مكان العمل ثم من وسط المدينة ثم من الاقارب ثم من الاصدقاء والزملاء وأخيرا ارتباط المدينة بضواحيها ارتباطا وثيقا وتدل نتائج البحوث التى اجريت في البلاد الاخرى على وجود نفس الشيء .

وبانشاء شبكة من وسائل النقل بين مناطق المدينة المختلفة يخلق مخططو المدن هيكلا إسكانيا وثيق الاتصال ولكنهم يغفلون المشكلات المترتبة على ذلك فمن الناحية النظرية توجد الآن وسائل اتصال جيدة بين مناطق المدينة وأحيائها ولكن القصد الوحيد هو تيسير الوصول الى المحال التجارية ودور التعليم أما الناحية الثقافية فلم تحظ بأية عناية حتى الآن ولما كان النشاط الثقافى يعتمد اعتمادا كبيرا على ميزانية الوقت عند الفرد فمن الواضح أنه كلما توافرت وسائل النقل عند محل الاقامة مباشرة أو بالقرب منه قل الوقت الذى يفقده المرء في استخدام هذه الوسائل وبالتالى ازداد الوقت المتاح للوفاء بالمطالب الثقافية .

ومن السمات الأخرى لسياسة الاسكان التقليدية سمة لا تشجع الاتصال والتنوع الثقافي ألا وهى اختلال التوازن بين السكان ووحدة المناطق السكنية والدليل على ذلك ما جاء في أحد التقارير عن بلاد أوربا الغربية اذ يقول أنه ترتب على تصميم المبانى والأماكن الداخلية فيها تخصص مبان للمسنين وأخرى للشباب واخرى للأسر ذات الأطفال مما ترتب عليه أن اصبح كل هؤلاء مسجونين بين جدران مساكنهم الخرسانية الخاصة وهذا من شأنه تقسيم السكان الى فئات متميزة وهكذا ينقسم الشعب كله الى أنماط من السكان . ومن أمثلة ذلك أنه يوجد في حى جروس فلد سيدلنج بمدينة فينا ٤٥ ٪ من السكان يقل عمرهم عن ٢٠ سنة (بالمقارنة مع ٢٠,٤ ٪ في المدينة كلها و ٥٨ ٪ منهم ينتمون الى أسر الطبقة العاملة بالمقارنة مع ٣٦ ٪ في المدينة كلها) ومتوسط عدد الأطفال في الأسرة ٤ (متوسط عددهم في فينا كلها أقل من ١) وهذا يؤدى الى الفصل المكانى بين طبقاب السكان كما يؤدى في المجال الثقافي الى ما يشبه « الجيتو » (الحى المنعزل) وأول من يعانى آثار ذلك النساء لأنهن ممنوعات من ممارسة كثير من الانشطة الثقافية ويليهن المسنون الذى يضطرون الى العيش في عزلة والاقامة في سجن أشبه بالثكنة العسكرية دون أن يتيح لهم هذا النوع المتميز من التخطيط لأى بيئة ثقافية . وكل هذا من شأنه أن يثير منازعات اجتماعية خطيرة أو يفضى ـ كما دلت التجارب ـ الى نزعة خاصة للاضطرابات النفسية ولذلك يجب على رجال الاسكان المسئولين عن الثقافة أن يوفروا منذ البداية عددا مختلفا من الوحدات والأنماط السكنية التى تسمح للجماعات ذات الأعمار المختلفة أن تعيش معا .

ويبدو هذا الأمر أشد الحاحا اذا علمنا الحال الذى يمكن أن تؤول اليه المناطق السكنية بعد ٢٠ أو ٢٠ سنة لا شك أنها سوف تصبح ملاجىء لكبار السن يحتلها ما بين ٢٠٫٠٠٠ و ٥٠٫٠٠٠ ساكن لأنه لم تتخذ الوسائل التخطيطية أو المعمارية اللازمة لمواجهة تدفق السكان الجدد أو اعادة التركيب السكانى .

وللقضاء على عزلة النساء الثقافية يجب على المسئولين عن تخطيط الاسكان أن يهيئوا المزيد من المؤسسات الاجتماعية كدور الحضانة والدور النهارية (التى ترعى الأطفال خلال النهار) ويوفروا أسباب رعاية الاطفال على يد قوم مدربين وهذا من شأنه توفير المزيد من الوقت للمرأة لكى تمارس النشاط الذى تختاره أما بالنسبة للمرأة ذات الأطفال الكبار فيجب حل المشكلة عن طريق ايجاد أعمال مناسبة لها لأن التجربة قد دلت على أن المرأة التى تعيش في الضاحية تكاد تكون معزولة عن مجال العمل في المناطق الأخرى ولا شك أن توفير أعمال محلية مناسبة للمرأة لا يزودها فقط بمصدر اضافى في الدخل بل ينقذها ايضا من براثن الملل الذى يهددها والعزلة القاتلة خلال النهار .

وأخيرا ينبغى التفكير في استراتيجية لمشاركة السلطات والهيئات العامة بصورة أقوى في المناطق والأحياء التابعة للمدينة على أن يشترك في وضع هذه الاستراتيجية مخططو الاسكان مع المؤسسات السياسية والادارية ففى الوقت الحالى لا يوجد في هذه المناطق والاحياء سوى مراكز البوليس واذا استثنينا بعض الهيئات والجمعيات الدينية وجدنا أن السكان لا يكادون يشعرون بوجود الهيئات العامة وفي ظل هذه العزلة يتبادر الى ذهن السكان أن السلطات العامة قد نسيت أمرهم وتركتهم وشأنهم وانه لا رقيب عليهم سوى البوليس ذلك أن غياب الموسسات العامة يحرمهم من الشعور بالانتماء ومن الأحساس بأهمية شأنهم ، ومن المشاركة في صنع القرار . وبذلك يضاعف هذا الغياب من المظاهر « المضادة للثقافة » التى تسببها البيئة السكنية .

ومن هذه الملاحظات نستطيع أن نقدر الى أى حد يجب مراعاة الأبعاد الثقافية في مرحلة التخطيط الاسكانى ولا تقتصر التغييرات المطلوبة على مجرد الاهتمام بالعوامل المكانية والاستيطانية والاجتماعية والسياسية بل يتطلب الأمر وضع خطة للعمل تختلف عن ذلك اختلافا تاما . وخلاصة هذه الخطة أنه يجب أن نفهم أن التخطيط عملية اجتماعية كما يجب أن نفهم أن العمل طبقا لخطة موضوعة يعنى التوفيق بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية والجماعية العامة لا التمسك الشديد بمخطط سبق وضعه ليخدم مصلحة فئة واحدة فقط وبهذا المعنى يصبح التخطيط عملية تعليمية لا تركز على حلول منفصلة بل يجب أن تكون عملية مستمرة لا تقتصر في حل المشكلات على الاساسيات وتصنيف الاحتياجات وترتيب الأولويات وتتوقف هذه الاستمرارية على دراسة أسباب المشكلات القائمة اذ يجب أن تكون الممارسة الثقافية هى الغاية المنشودة كما يجب عدم الاقتصار على التدابير المنفصلة والمتبع الآن هو رسم الخطوط الممكنة للتنمية وبدائلها في لحظة ما ثم تحدد الأهداف القصيرة المدى فقط أما الأهداف البعيدة المدى فلا توضع لها خطة معينة .

مدن بلا تاريخ
التخطيط المسبق ، والاحتياجات الثقافية المتغيرة

لقد نشأت المشكلات الحالية في تخطيط المدن عن أوضاع فنية وثقافية لم يسبق لها مثيل في التاريخ وبيان ذلك أن مناطق سكنية ذات مبان ثابتة تم تصميمها وتخطيطها على لوحة الرسم قد حلت محل المناطق السكنية القديمة التى نمت وتطورت بطريقة تلقائية دون تخطيط سابق ولهذه المبانى الثابتة المستديمة أثرها في التنمية الثقافية ذلك أن هذه المبانى الثابتة في المدن المخططة يتم تحديدها وتخطيطها مسبقا ولذلك تكون متماثلة بالنسبة لجميع السكان على اختلاف أنواعهم في حين أن المناطق السكنية في المدن القديمة غير المخططة يمكن تعديلها بواسطة الافراد الذين يضفون عليها طابع التنوع والاختلاف ويلاحظ في المدن القديمة أن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تطرأ عليها خلال التطور الحضرى تحدد تطور الانماط السلوكية الثقافية التى تقيم المنشآت الثقافية بما يتمشى مع الاحتياجات المطلوبة أما في المدن المخططة فان المنشآت الثقافية تتحدد مسبقا بكل تفصيلاتها بحيث لا يمكن تعديلها الا بشق الأنفس والخلاصة أن التخطيط المسبق لا يتيح سوى اقامة عدد ثابت من المنشآت الثقافية المحدودة .

ولذلك فإن التجارب الوحيدة التى يمكن التعويل عليها عند تخطيط المدن الجديدة هى ما يمكن اكتسابه من الأنماط الثقافية القديمة ونتيجة ذلك أن القائمين بالتخطيط يعمدون الى قصر الاحتياجات الثقافية الحقيقية على الثقافة التقليدية الضيقة النطاق .

وقد دلت البحوث الحديثة على أن الشباب هم أول من يعانى الآثار الضارة الناجمة عن المنشآت الثقافية الثابتة وتحديد الاحتياجات الثقافية على نحو لا يفى بما يريدون وواضح أن ارغام الشباب على قبول منشآت ثقافية لا تتصل بالفرد ولا تفى باحتياجاته تولد في نفسه سوء الظن والريبة والشعور بالغربة كما تولد في نفسه النزوع الى الرفض والميل الى العدوان .

مثال ذلك أنه حدث في منطقة جروس فلد سيدلنج بمدينة فينا أن بحث الشباب عن مبنى مناسب لعقد اجتماعاتهم الحرة وممارسة بعض الأنشطة غير الرسمية فلم يجدوا مبنى مخصصا لذلك في مبانى المنطقة وخشيت السلطات أن يقوم الشباب بمظاهرات الاحتجاج واثارة الاضطرابات فأعدوا قاعة لتقديم عروض مسرحية ومشاهد تلفازية وكان رد الشباب على ذلك قيامهم بتحطيم الأثاث وهجر القاعة وكذلك أصبح الراشدون على عدم وجود بدائل ثقافية كما اصبحوا على الأنشطة الثقافية الموجهة وقد أجرى معهد البحوث الاجتماعية التجريبية مسحا اجتماعيا عن ارتياد المواطنين للمسارح والحفلات الغنائية ومعرفة اتجاهاتهم واهتماماتهم في هذا المجال فتبين أن نحو ٤٠ ٪ ممن اعتادوا ارتياد المسارح أو الحفلات الغنائية قبل انتقالهم الى المنطقة الجديدة قد قل ارتيادهم لهذه الأماكن عن ذى قبل وأن نسبة عالية منهم تعادل النسبة السابقة عدلوا بتاتا عن ارتيادها وهذه الارقام لا صلة لها طبعا بصعوبة العشور على « حاضنات » لرعاية الأطفال وهى صعوبة أشد في هذه المنطقة الجديدة منها في المناطق القديمه .

وقد فشلت فكرة نقل التقاليد الثقافية السائدة في المدن القديمة في كل حالة تمت فيها هذه المحاولة وقد دلت الدراسات التى أجريت في جمهورية ألمانيا ـ الديمقراطية ـ وهى دولة تقوم بتوجيه الثقافة توجيها صارما ـ على خطأ هذه التدابير ذلك أن القضية ليست هى ايجاد بديل من المسارح والحفلات الغنائية ، ولكن القضية هى اقامة شبكة من المنشآت المتكاملة وقد ثبت أن تحديد أنشطة الشباب مقدما عن طريق التخطيط المسبق للمبانى الثقافية يفسد هذا الغرض ... لأن كثيرا من الشباب يكرهون في سن معينة الانخراط في شبكة منظمة من الاتصال الموجه الى ممارسة أنشطة معينة في وقت الفراغ .

وعلى سبيل المثال يتضمن الجدول (١) بيانات عن ثلاث مناطق اختبرت من مسح اخصائى حول قاعات الاجتماعات الموجودة في مناطق معينة بمدينة فينا المنطقة الأولى (وسط المدينة) والمنطقة العاشرة (منطقة على مشارف العاصمة بها وحدات سكنية كبيرة) والمنطقة الحادية والعشرون (منطقة على مشارف العاصمة يتصل بها مدينة تابعة للعاصمة)

وتوضح الارقام بجلاء أن تخطيط المدينة لا يفى بالقدر اللازم من المنشآت الثقافية (مثال ذلك أن منطقة جروس فلد سيدلنج كلها ليس بها سوى قاعة واحدة بها مقاعد لجلوس ٣٠٠ شخص فقط من بين السكان البالغ عددهم ٢٠٫٠٠٠ نسمة) واذا قارنا هذه الارقام بنتائج البحث في موقف السكان من نوعية الحياة وتقديرهم لها برزت أمامنا الصورة الآتيه ، المنطقة الأولى تعد منطقة الطبقة الراقية الأنيقة أما المنطقة العاشرة والحادية والعشرون فهما من المناطق المرفوضة .

جدول (١)

قاعات الاجتماعات بترتيب حجمها في مناطق مختارة بمدينة فينا

منطقة المدينة	تبلغ ١٥٠	١٥١ الى ٣٠٠	٣٠١ الى ٥٠٠	٥٠١ الى ١,٠٠٠	اكثر من ١,٠٠٠	مجموع الحجرات	مجموع المقاعد	عدد السكان المقيمين	نسبة المقاعد الى عدد السكان
الأولى	٣٢	٢١	١٠	٧	٣	٨٣	٢٦,٦٥٣	٢٥,١٣٤	١ : ١
العاشرة	٩	١٣	٥	١	—	٢٨	٦,٢٨٣	١٥٣,١١٠	١ : ٢٤
الحادية والعشرون	٧	١٠	٦	١	—	٢٤	٥,٨٥٤	١٠٥,١٥١	١ : ١٨

١ ـ طبقا لتعداد ١٢ مايو ، ١٩٧١
٢ ـ بالأرقام الصحيحة

واذا ألقينا نظرة فاحصة على المنشآت الثقافية والتركيب السكانى لهذه المناطق المرفوضة ـ وبخاصة المدن التابعة للعاصمة ـ أمكن أن تكون فكرة واضحة عن المشكلات الناجمة عن التخطيط التقليدى للمدن ، اذ نجد أغلب السكان فيها يتألفون من شباب الطبقة العاملة كما نجد في المدن المحيطة بالعاصمة أدوات ضخمة للألعاب الرياضية أكثر مما يوجد في أى منطقة أخرى بينما عدد المدارس الثانوية فيها أقل بكثير مما يوجد في غيرها وهذا أوضح دليل على التمسك بالروح الطبقية في الثقافة التقليدية التى ترى أن الاحتياجات الثقافية لبعض الطبقات الاجتماعية تتمثل في الألعاب الرياضية .

ثم أن قلة المنشآت الثقافية في هذه المناطق الجديدة تتجلى أيضا في المجالات الأخرى التى تساعد على تلبية الاحتياجات الثقافية واستغلال أوقات الفراغ . ويعرض علينا جدول (٢) مقارنة بين منطقة جروس فلد سيدلنج الجديدة ومنطقة قديمة بمدينة فينا .

جدول (٢)

منشآت في منطقة جديدة وقسم قديم بمدينة فينا

المنشـــــآت	جروس فلدسيدلنج	منطقة بالقسم التاسع
فنادق ، مطـــاعم ، مقاهى ، الخ ..	٦	٩٠
محلات لبيـــع أدوات التجميل	٤	١٨
محلات بيـــع الأدوات الكهربائية بالتجزئة	صفر	١٨
بنـــــوك	٢	٨

وتدل المسوح التى أجريت في كثير من البلاد الاوربية على حالات مماثلة

ويلاحظ أن العدد الثابت من المنشآت الثقافية التى تحتويها المدن المخططة على « لوحة الرسم » يضاعف من ظاهرة ليست بدعا على الاطلاق في المناطق الحضرية حول العاصمة ولكنها أكثر وضوحا في المدن التابعة للعاصمة الا وهى اتجاه أصحاب الرغبات والمطالب الثقافية الى وسط العاصمة وللمكانة التى

يتمتع بها وسط العاصمة أثر في مسلك سكان المدن التابعة للعاصمة أقوى من أثرها في مسلك بقية أهل الحضر والدليل القاطع على ذلك هو الدراسة المقارنة لمسلك السكان في منطقة جديدة وفي منطقة قديمة بمدينة ميونيخ تقول الدراسة :

« كان النشاط الذى يمارسه السكان في المنطقة القديمة خارج المنزل أشد تركيزا في المنطقة ذاتها منه في المنطقة الجديدة وكان نشاط هؤلاء السكان فيما وراء حدود منطقتهم يتجه الى وسط المدينة بطريقة أقل وضوحا » اهـ .

ولعدم وجود أماكن مناسبة يجتمع فيها الشباب تراهم يركبون على درجاتهم الى العاصمة كما ترى المطاعم والفنادق المحلية خالية من الزبائن لأن الذين يريدون تناول الغذاء أو العشاء خارج المنزل يرحلون بعرباتهم الى أماكن بعيدة .

وهذا يرجع الى أن هذه المناطق لا تلبى احتياجاتهم ومن ثم يتجهون الى وسط المدينة وأوضح مثال لذلك العادة التى درجت عليها المكتبات في المناطق الجديدة المنشأة حول العاصمة وهى الامتناع عن عرض بعض الكتب لأنه لا سوق لها ولأن كل من أراد شراءها يبحث عنها في « المدينة » .

ومن المناسب في هذا المقام أن نتكلم على التغييرات التى يحدثها تخطيط المدن ومن أبرز سمات هذه التغييرات في وسط المدينة تناقص السكان نتيجة انشاء محلات تجارية تمثل الحياة الاقتصادية ومن أفضل الأمثلة لذلك مدينة ميلانو الايطالية التى كانت فيما مضى مركزا قديما للانتاج والتجارة « لا يوجد في وسط المدينة الآن سوى بضع محال تجارية للخياطة وبيع الفراء والحلى والجواهر وهذه تعتمد في الواقع على تجارة البيع بالتجزئة ومن الواضح أيضا تناقص السكان في منطقة وسط المدينة فقد كان عددهم ١١٣٫٠٠٠ نسمة في ١٩٠١ ولكن عددهم اليوم هو ٣٣٫٠٠٠ نسمة وأغلبهم من الأثرياء وبخاصة كبار السن وقد تغيرت أوضاع الحياة التجارية اذ اختفت تجارة الجملة في الواقع وأصبح البيع يتم بالتجزئة في المحلات التجارية الكبرى ذات الأقسام المتنوعة وفي المحلات المخصصة لبيع السلع الكمالية (الحلى والجواهر والثياب الأنيقة والآثار القديمة)

هذا والأسواق التجارية الصغيرة التى تبيع بالتجزئة قليلة العدد ولا تزال الادارات الحكومية موجودة في وسط المدينة (دار البلدية وادارة الأمن والأبرشية والغرفة التجارية) ولكن كثيرا من الخدمات الفنية قد انتقلت من وسط المدينة ولا تزال مظاهر النشاط الثقافى ذات المستوى العالى قائمة في وسط المدينة (الجامعة ، المتاحف ، المسارح) كما لا تزال حفلات الاستقبال الفخمة تقام في هذه المنطقة » اهـ .

وكان وسط العاصمة فيما مضى بما فيه من مبان ثقافية جزءا لا يتجزأ من المنطقة السكنية المجاورة بحيث كانت هناك صلة مكانية بين السكان والمؤسسات الثقافية أما الآن فان عدم « المزج » الذى يسود الآن في المدينة يؤدى الى حدوث انفصال مكانى بين المباني الثقافية والمناطق السكنية ولكن الأبحاث الاجتماعية ومسلك السكان الحقيقى يدلان على أن مصدر الإشعاع الثقافى لا يزال موجودا في وسط المدينة وهذا يرجع كما هو واضح الى أن وسط المدينة ـ أو مركز الاعمال كما يسميه الأمريكان ـ قد استطاع أن يحافظ على مظهر العاصمة خصوصا بعد أن قامت فيه مراكز السيطرة الاقتصادية (البنوك) شركات التأمين الخ) ولكن هذا المظهر العاصمى وما يتضمنه من النشاط الثقافى لا يدلنا على الصلة الحقيقية بين مجموع السكان والحياة في المباني الثقافية بالمدينة وقد دل البحث الواسع الذى أجرى لمعرفة المسلك الثقافى للسكان على أن ٥٨ ٪ من السكان المقيمين في فينا والمنطقة المحيطة بها يريدون أن

يصبح وسط المدينة هو محور الحياة الثقافية والعقلية أكثر من أى وقت مضى وقد أمكن التوصل الى نتائج مماثلة من دراسة المسلك الثقافى للسكان الفرنسيين الذين يرون أن وسط المدينة هو وحده الذى يمكن أن يكون مصدرا وافيا بالغرض للاشعاع الثقافى كما يرون أن أحداث المشروعات الثقافية الكبرى كمشروع مركز جورج بومبيدو القومى للفن والثقافة في قلب باريس يتفق مع مكانة العاصمة ولكن الواقع أن هذا المشروع قد أثار بعض الشكاوى والمخاوف من أن يؤدى الى المزيد من العزلة الثقافية في المناطق السكنية الواقعة على مشارف المدينة .

ولهذا يجب الا يخطىء المخططون للمدينة المسئولون عن الناحية الثقافية في فهم المعنى الحقيقى لوجود مركز الاشعاع الثقافى في وسط العاصمة وان كان انشاء هذا المركز ينبغى أن يأخذ مكانه الصحيح في التخطيط وفي وسعنا أن نوضح الحقائق الآتيه فيما يتعلق بعملية تخطيط المنشآت الثقافية في المدينة « المخططة على لوحة الرسم » .

ـ جرت العادة بأن تكون « الثقافة العالية » جزءا لا يتجزأ من المنطقة السكنية في وسط المدينة وكان هذا من شأنه أن يضفى عليها مظهر الاسطورة الرائعة التى أصبح سكان المدن المحيطة بالعاصمة غرباء عنها .

ـ ساعد الانفصال المكانى من الانفصال الاجتماعى .

ـ دلت الأبحاث على أن « المتعلمين » هم الذين يؤيدون فكرة وجود مصدر الاشعاع الثقافى وسط المدينة ولكن القائمين بهذه الأبحاث عجزوا عن وضع الاسس لبديل ديناميكى وديمقراطى .

ـ أسوأ من ذلك أن التباهى بوجود المبانى الثقافية في وسط العاصمة يحجب الأنظار عن الفقر الثقافى في المناطق السكنية الجديدة ويحول دون اكتشاف مطالبها الثقافية .

هذا والفشل الثقافى في تخطيط المدن يرجع أساسا الى الطرق المتبعة في هذا التخطيط وبخاصة وضع قائمة تفصيلية بالاحتياجات الثقافية في وقت معين ومحاولة تلبية كل هذه الاحتياجات ثم المبالغة في تقدير استمرار هذه الاحتياجات وعدم مراعاة التفاعل بين الاحتياجات والمبانى (المبنى وسكانه يولدان نظاما جديدا تنشأ عنه الاحتياجات)

ومن الأهمية بمكان دراسة هذه العوامل عند تخطيط المبانى الثقافية لأنه يجب أن ندخل في اعتبارنا الاحتياجات الخاصة التى تتطلب مبانى ومعدات معقدة .

وجدير بالذكر أن التطور الديناميكى (الدائم التغير) للاحتياجات المطلوبة لا يراعى حاليا الا في المبانى العملية (حجرة الانتظار . الجراجات المخازن الخ) كما يراعى أحيانا في المنشآت الاجتماعية (الدور النهارية لرعاية الاطفال المدارس الأولية) ولكنه لا يراعى في التخطيط الثقافى للمناطق السكنية الجديدة . وقد فشلت الممارسة الماضية في ابتكار أدوات واكتشاف مصادر جديدة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة لمواجهة الاحتياجات المستقبلة ولما لم تكن هناك تجارب ماضية يمكن الرجوع اليها والاستئناس بها وجب تطبيق أساليب جديدة وذلك بإيفاد مهام جديدة للهيئات والمؤسسات الحالية فبالاضافة الى المصادر التقليدية للمعلومات ومعايير التخطيط يستطيع مخططو المدن أن يستخدموا أساليب فنية وهيئات معينة لتحقيق أغراضهم .

١ ـ اكتسبت مؤسسات الرعاية الاجتماعية أوسع خبرة في هذا المجال ولذلك تستطيع ـ خلال مرحلة التخطيط ـ أن تقدم معلومات كافية عن العمليات والحالات الاجتماعية وبفضل المراقبة اليومية

تستطيع المساعدة على تجنب المنازعات الناشئة عن سوء التخطيط ومعروف ان البحث الثقافى حديث العهد جـــداً ولكن خبرة المشتغلين بالثقافة ومنظمى أوقات الفراغ ذات فائدة جلى عند تحديد احتياجات الشباب .

٢ ـ ضرورة « التخطيط الدائم » للمبانى الحالية واستخدامها ومراقبتها وتفقدها وفحصها لا لكى نتأكد فقط من أن تكون التغييرات محققة للغرض المطلوب بل ايضا لنستعين بذلك كله في تخطيط المبانى الجديدة .

٣ ـ يمكن أن نستمد من التحليل التفصيلى للدراسات التجريبية الخاصة بالسلوك الثقافى بعض الارشادات والتوجيهات الخاصة بالاحتياجات الثقافية المتغيرة والاتجاهات الجديدة .

وعلى الرغم من أن هذا يعوض ـ جزئيا على الأقل ـ النقص الحالى في مجال المعلومات فإنه لا يمكن أن يتحقق الا بتوفير أسباب الرفاهية والرعاية الاجتماعية والثقافية لسببين أساسيين :

أولهما : أن تجانس الأعمار والمؤسسات الاجتماعية في المدن التابعة للعاصمة يساعد على بروز المشكلات الفردية الاجتماعية .

ثانيهما : أن الأقلية التى تقف في مواجهة الأغلبية المتجانسة قد تجد نفسها في وضع غير موات أو تتعرض للمنازعات واذا لم يستطع مخططو المدن الحصول على هذه المعلومات فان تفاقم المنازعات الثقافية والاجتماعية من شأنه أن يزيد من خطر المرض المعروف في علم الأجتماع الاسكانى « بمرض الضواحى » والمقصود بهذا المرض هو الأحياء الفقيرة الناشئة عن الحرمان الثقافى والاجتماعى لا الاحياء المألوفة الناشئة عن الحرمان المادى .

تحديد الاحتياجات الثقافية :

من الواضح أن الخطوة الأولى الواجب اتخاذها في هذا السبيل هى اجراء تحقيق بين السكان الذين يعنيهم الأمر وهذا هو المنهج الذى تسير عليه البحوث الاجتماعية التجريبية ولكن هذا المنهج لن يكتب له النجاح الا اذا كانت الاحتياجات « المعلنة » مطابقة للاحتياجات « الفعلية » ويتم اجراء التحقيق على نحو يمكن المجيبين عن الأسئلة التى توجه اليهم من التعبير شفهيا عن احتياجاتهم « عن غير المحققة » كما تستخدم الأساليب الفنية لكشف النقاب عن احتياجاتهم المستترة .

وغنى عن البيان أنه يصعب استيفاء كل هذه الشروط . والسبب في ذلك أن قدرة المجيبين عن أسئلة الاستفتاء ضعيفة الى حد ما وأن الأسئلة المغلقة (المقصورة على أفراد قلائل) من شأنها أن تجعل الاجابات محدودة ومشوبة بالأهواء الشخصية ثم ان ادراك الاحتياجات الثقافية يختلف كثيرا باختلاف الاشخاص يضاف الى ذلك أنه يكاد يكون من المستحيل تحديد الاحتياجات « المستترة » عن طريق الاستفتاء كما أنه من العسير جدا تحديدها عن طريق المقابلات والاحاديث الشفهية وكل هذه العقبات تعوق التحقيقات التى تستخدم فيها الطرق الكمية للبحث الاجتماعى . وليس معنى هذا أن التحقيقات

التجريبية من الطراز التقليدى عديمة الفائدة كأداة لتحديد الاحتياجات الثقافية بل ـ على العكس ـ كلما ازددنا علما بمواطن القصور فيها اتضح لنا أن التحقيقات الكمية يمكن أن يكمل بعضها بعضا وأن تتحول الى أداة نافعة عن طريق الاهتمام بالعناصر النوعية وايضا عن طريق تحديد الحاجات بالوسائل غير المباشرة أى عن غير طريق الاستفتاء والمقابلات الشخصية والاحاديث الشفوية .

وليس من الممكن أن يغطى الاستفتاء الروتينى العناصر النوعية ولكى يتسنى تغطيتها بتعين على من يجرى الأحاديث مع السكان الا يركز اهتمامه على المجيبين عن الاسئلة واستكمال الاستفتاء فحسب بل أيضا على الظروف التى يجرى فيها الاستفتاء وهى الأقوال التلقائية التى تتجاوز مجال الاستفتاء ومشاعر المجيبين المختلفة عند الاجابة عن مختلف الاسئلة والامارات غير المباشرة الدالة على وجود اختلاف بين السلوك المعبر بين الحاجة المعلنة والحاجة الفعلية الخ . ولذلك يجب أن يتولى التحقيق في السلوك الثقافى والاحتياجات الثقافية أولئك المتحدثون الذين يهتمون اهتماما عميقا بمشكلات الثقافة والعمارة وتخطيط المدن بحيث لا يكون هدفهم جمع طائفة من الحقائق والمعلومات فحسب بل اجراء دراسة ميدانية في السلوك الثقافى .

والشروط الواجب مراعاتها عند اجراء التحقيق هى أنه يجب الا تترك التحقيقات السابقة على تخطيط المدن للبحث الاجتماعى الذى ليس مؤهلا في هذا الباب وأنه يجب على الباحثين قبل الشروع في التحقيق أن يلموا الماما دقيقا بمشكلات واساليب العمارة وتخطيط المدن ومشكلات واساليب البحث الثقافى وأخيرا ـ وهو أهم الشروط في الواقع ـ يجب على الباحث أن يركز جهوده على تغطية كل ناحية يكشف عنها التحقيق وان لم تتصل بخطته المباشرة .

والتحديد غير المباشر للاحتياجات الثقافية يعنى تعيينها بغير الاستفتاء المباشر والاسئلة المباشرة ولا شك أن بعض النتائج التى يمكن التوصل اليها عن طريق الاسئلة تتيح لنا ذلك ولكن يجب مراعاة اقصى درجات الحذر في هذا الباب مثال ذلك أن القول بأن ٦٠ ٪ من السكان يأسفون لعدم وجود مسرح في هذه المنطقة لا يمكن تفسيره ببساطة بأنه يعبر عن الرغبة في وجود مثل هذا المسرح والرغبة في شهود التمثيل على خشبته ولكن الأمريكون أدعى الى الاقناع اذا أمكن ايضاح أن جزءا معينا من السكان قد ذهبوا فعلا قبل انتقالهم الى المنطقة المذكورة الى المسارح المجاورة لهم أو أن عددا معينا من السكان يشهدون فعلا ـ وان يكن نادرا ـ العروض المسرحية على مسارح بعيدة ويأسفون لأنهم لا يرتادونها كثيرا .

وغالبا ما تكون نتائج التحقيقات الدالة على المشاركة في الأنشطة الثقافية ـ فردية أو جماعية ـ أهم من تفسير المعلومات الكمية وهذه الانشطة تتضمن عدد الجمعيات الثقافية وعدد الانشطة التى تنظمها والمشاركة في هذه الانشطة وبيع الآلات الموسيقية ومواد الطلاء والرسم والمعدات والادوات التى يستخدمها الانسان بنفسه في صنع الاشياء واجهزة الرياضة والاسطوانات والكتب والاجهزة السمعية والبصرية الخ .

ولنضرب لذلك مثلا واحد وهو ان الزيادة الملحوظة في عدد الآلات الموسيقية وعدد الأجهزة الكهربية السمعية التى يملكها الشباب توضح أن ثمة حاجة الى حجرات كبيرة مجهزة تجهيزا فنيا جيدا ومانعة للصوت أكبر مما يظن عادة .

هذا والعضوية في الجمعيات الرسمية أو غير الرسمية قد تدلنا على الاحتياجات الثقافية بطريقة غير مباشرة لأن هذه العضوية دليل على درجة التماسك الاجتماعى وقد دل تحقيق أجرى في احدى المناطق السكنية الجديدة بمدينة فينا على أن ٤١ ٪ من المجيبين عن اسئلة الاستفتاء اعتبروا أن تأسيس هيئة تمثل مصالح السكان مسألة غاية في الأهمية وأكدوا أنهم سوف ينضمون اليها .

على أن هذا التصريح الشفهى يتناقض مع نتائج تحقيق اجرى في مدينة ميونيخ تبين منه أن العضوية في الاحزاب السياسية والنقابات العمالية والهيئات الثقافية والدينية أقل بكثير في المناطق السكنية المحيطة بالمدينة منها بين سكان المدينة جميعا .

هذا وتنطوى الرغبة في تكوين الجماعات الحرة وغير الرسمية على دلالة كبيرة ذلك أن التماسك الاجتماعى الذى تولده هذه الجماعات يرتبط ارتباطا وثيقا بالصحة النفسية كما يؤخذ نتائج الابحاث الاجتماعية ـ النفسية الموثوق بها وقد أجريت دراسة ميدانية في احدى المدن الصغيرة وانتهت الى النتيجة الآتيه :

« ان الحياة الاجتماعية في ظل المبانى الحالية لن تنهض إلا بتكوين الجمعيات وفي غياب هذه الجمعيات تقتصر الاتصالات غير الرسمية على اللقاء في الحانات والخمارات حيث يجتمع الندمان لمعاقرة بنت الحان ويتجاذبون أطراف الحديث والثرثرة فيما لا جدوى فيه ولا يمكن وقف هذا التيار الذى ينذر بأوخم العواقب الا بتكوين الجمعيات غير السياسية وينبغى ان تعالج مثل هذه المسائل في المناقشات الجماعية التى تدور بين رجال السياسة وعلماء الاجتماع والأطباء النفسيين الاجتماعيين لأن معظم الناس لا يدركون مدى الخطر الكامن في تفكك الأواصر والروابط والكف عن ممارسة النشاط الاجتماعى » .

التغييرات التى تطرأ على السلوك الاجتماعى ـ الثقافى في المناطق السكنية الجديدة

لم توجه حتى الآن عناية كبير الى الوحدة الثقافية أو التفاهم المتبادل بين مختلف طبقات السكان باعتبار ذلك عنصرا من عناصر الصحة النفسية ذلك أن المبانى المنشأة في المناطق السكنية الجديدة قد أدت الى تناقص التجمعات الثقافية رسمية وغير رسمية ويتجلى هذا بشكل خاص في المدن التى أنشئت حول العاصمة يضاف الى ذلك أن العنكبوت الواهى من علاقات الجوار أو الاتصالات غير المرغوبة التى تفرضها المبانى الجديدة على السكان من شأنه أن يحد من قدرة السكان على المشاركة في الحياة الثقافية ويفضى الى العزلة والوحدة ويلمس الباحث الاجتماعى هذه العزلة في أبحاثه .

« فالناس يتنسمون منه الأخبار ويأتمنونه على أدق الأسرار ويستشفعون به في أخص الشئون ويقصون عليه سيرة حياتهم بالتفصيل ... وهذه الحاجة الى مجاذبة أطراف الحديث مع الغير والتحدث عن أحوال النفس أدل من أى بحث أو تحليل على ما يحس به الناس من العزلة والوحشة وتعد هذه العزلة وغيرها من العوامل الاخرى ظاهرة عامة مشتركة بين هؤلاء السكان وان كانوا لا يزالون يختلفون حتى الآن في مستواهم الاقتصادى والثقافى » .

وترتب على هذه الحال شيوع الاضطرابات النفسية التى تفاقمت بشكل مخيف وبخاصة بين كبار السن في المدن الدائرة في فلك العاصمة . ثم ان العزلة والوحدة وقلة الأماكن اللازمة لمزاولة أوجه النشاط

وانعدام الحوافز الثقافية ـ كل ذلك يحدو الناس الى الانزواء في محيطهم الخاص . وقد دلت على ذلك الدراسات الخاصة بشغل وقت الفراغ منذ زمن طويل ،

« الانزواء في الشقق التى تتزود ـ بصورة متزايدة ـ بالأثاثات والأدوات اللازمة لشغل وقت الفراغ قد أصبح من الاتجاهات التى تعزز الميل الى قضاء وقت الفراغ في عزلة وتحد من قدرة السكان على المشاركة في الشئون العامة » .

ومما يزيد من تفاقم المشكلة أن المتزوجين يجنحون عادة الى هذه العزلة متخذين من الأسرة عزاء وموئلا لهم أما العزاب والشبان الذين يعيشون وحدهم فليس لهم مثل هذا الملجأ بل يتركون وشأنهم ومما يزيد من سوء حال العزاب والشبان والشيوخ تخطيط المدينة الذى لا يتيح لهم مجالا يزاولون فيه نشاطهم .

وتؤدى التغييرات السلوكية اللازمة لهذا « الازدواء ايضا الى « عزلة زائفة » مردها الى تضاؤل أهمية الحياة العامة وعدم توافر المكان الكافى لمزاولة النشاط الشخصى مما يجعل هذا الازدواء أمرا مصطنعا واضطرابا ذلك أن الانزواء لا يصبح واعيا ولا ارادياً اذا لم يوجد البديل منه .

ومن المشاهد أن الذين يعيشون في هذه المناطق الجديدة يفقدون الاحساس بالزمن لأنهم لا يرون في بيئتهم مشاهد وآثارا تذكرهم بتاريخهم واستمرارية حضارتهم .

ويقترن انعدام الروابط التاريخية بعجز الناس عن توطيد الصلة بينهم وبين بيئتهم وجيرانهم فلا يستطيعون الارتباط بيئتهم المباشرة ارتباطا شخصيا ولا يشعرون بالفخر لامتلاكهم لها لأن هذه البيئة ليست سوى مهجع أو مضجع يأوون اليه آخر النهار بعد الانتهاء من أعمالهم في العاصمة وكثيرا ما يدفعهم الطيش وعدم الشعور بالمسئولية الى تخريب الممتلكات العامة ونعود فنقول ان الشباب هم أكثر الناس تعرضا للأخطار لأن التخطيط المعمارى للمبانى لا يساعد على توثيق الروابط الفردية بينهم .

وقد أدى التنافر بين السكان وشاهد البيئة الحضرية التى توجد على أطراف المدينة الى تغيير الموقف الثقافي العام تجاه الحياة السكنية باعتبارها مظهرا من مظاهر الثقافة ذلك أن الساكن يتحول الى شخص يمكن أن يوصف بأنه بدوى حديث لأنه يستخدم مسكنه لفترة معينة من الزمن ولا يسهم بأى نصيب في تطوير بيئته وهذا هو السبب في أنه لا يبالى بالمظهر الموحش الذى تتسم به بيئته لأنها في نظره ليست سوى مكان من أمكنة عديدة له أهمية معينة في مجرى حياته وانك لتجد على النقيض من ذلك ـ في البيئات القديمة أكثر مما تجد في المناطق الجديدة مواطنين صالحين يجأرون بالشكوى من حالة المبانى وينتقدون تخطيط المدينة ولما كانت الشوارع لا تتيح حوافز جديدة أو تؤدى الى تغييرات سلوكية تلقائية أو تغييرات في الاماكن المخصصة للنشاط فإن المقيمين في المناطق الجديدة يعانون قصورا في تجاربهم اليومية اذ ليس هناك أدنى تغيير أو تنوع في الروتين اليومى الذى هو جزء من حياة جماعية سبق تخطيطها وتحديدها والذى يختق كل تفكير في الهروب والخلاص كما يقتل كل رغبة في التغيير ونتيجة ذلك الشعور بعدم المبالاة من الناحية الاجتماعية والثقافية ويجب الا يعزى ذلك الى مشاهدة التلفاز المنزلى بل يجب أن يعزى الى عجز الناس عن تعمير بيئتهم ومشاهدة مناظر جديدة واكتساب خبرات جديدة (حتى ولو ذهب الانسان الى حانة أو مارس نشاطا ثقافيا في منطقة مجاورة) .

وأسوا من ذلك أن الأطفال ينشأون في بيئة لا يتاح لهم فيها مشاهدة المناظر الجميلة المختلفة ويقول علماء النفس ان قلة المناظر الجميلة التى يشاهدها الاطفال في طفولتهم تؤدى حتما الى هبوط مستوى الذكاء عندهم ولذلك يحتاج الأطفال باستمرار الى المزيد من الوسائل التى تنمى شخصيتهم وتؤدى الى تلاحمهم مع البيئة .

وقد أثبتت نتائج البحوث الحديثة عدم صحة القول بأن الاتصالات الاجتماعية في المناطق السكنية الجديدة أقل منها في المناطق القديمة بل ثبت العكس وهو أن هذه الاتصالات تتكرر فيها بنسبة أعلى منها في المناطق القديمة .

بيد أن هناك تغييرا في نوعية هذه الاتصالات ذلك أنها تتم نتيجة القيود المفروضة على الاهالى في المناطق الجديدة بدلا من أن تتم بمحض ارادتهم وحريتهم .

ويدل التحقيق الذى أجرى في مدينة ميونيخ على أن الاتصال يتم بطريقة حرة وتلقائية في المناطق القديمة اكثر مما يتم في المناطق الجديدة وآية ذلك ان الاتصال بالمعارف والاقارب والمحلات التجارية أكثر قوة وحيوية منه في المناطق الجديدة التى يعيش فيها الناس كالغرباء ومن هنا تتسم العلاقات الاجتماعية فيها بالفتور والتحفظ وتدل المعلومات التجريبية على أن السؤال عن الجيران برغم تكرار الاتصالات أندر في المناطق الجديدة منه في القديمة وقد تم التوصل الى نتائج مماثلة في النمسا وفرنسا .

وقد تؤثر عادة التحفظ ايضا في العلاقات الحميمة بين الافراد مما يدل على أن تخطيط المدن لا يؤثر في الوحدة الثقافية بين السكان فحسب بل يؤثر ايضا في الحياة الخاصة ويلقى تحقيق ميونيخ ضوءا على هذا فيما يتعلق بالعلاقات بين الزوجين ففى مقابلات واحاديث دارت مع عدد كبير من السكان تبين أن المرأة تجرى اتصالا مع غيرها ولكنها لا تلبث ان تقطع هذا الاتصال فجأة عند عودة زوجها كما انها لا تجرى هذا الاتصال في حضرة زوجها او تجرى هذا الاتصال دون ان يعلم به زوجها وهكذا نرى المرأة تعيش في دائرتين منفصلتين من الاتصالات اتصالات مع غيرها واتصالات مع زوجها .

ولما كانت الظروف التى تعيش فيها المرأة غير العاملة محكومة بالسرية المصطنعة والاتصالات الرسمية فإن هذه المرأة تجنح الى مسايرة هذه الظروف وقد ثبت من التحقيقات الكثيرة التى أجريت حول رضاء السكان عن ظروف السكنى الجديد أن المرأة تصدر أحكاما تنم على رضاها بحياتها أكثر مما يصدره الرجال اذ تؤكد أن الشقة التى تسكن فيها أجمل وأن الأثاث أفضل الخ ولا شك أن ضيق المكان المخصص للمعيشة ومزاولة النشاط الثقافى ينطوى على أخطار جسيمة تهدد ملكة النقد الحر وتحد من النشاط الفردى وتعوق العمل المستقبل وتحول دون تقرير المرء لمصيره كما تعوق الاتصال الخلاق مع البيئة .

الاقتصاد والاحتياجات الثقافية

قبل أن يدخل أى مشروع للمبانى الحضرية مرحلة التخطيط والتصميم يجب على المخطط أو المصمم أن يقبل بعض المعايير التى يفرضها المسئول عن المشروع ويتضمن هذه المعايير . ما يلى ، موقع قطعة الأرض المعدة للبناء ونوعية هذه القطعة وتعمير موقع البناء والقيود القانونية المفروضة على استخدام

الارض وصلاحيتها لأغراض البناء ومسئولية صاحب المشروع عن تخصيص شقق وغيرها من الأدوار القابلة للتأجير الخ.وكل معيار من هذه المعايير مبنى على حساب التكاليف والمنفعة الذى يحكم العنصر الأساسى في التخطيط ويسرى الاهتمام بالربح والعائد المالى للمشروع على المبانى العامة التى تقوم بها الدولة لأن المجتمع يشارك أيضا في عمليات السوق في الاقتصاد الغربى .

أما في النظم الاجتماعية والسياسية غير الغربية فانهم يراعون أحكام الاقتصاد بدلا من مفهوم الربح . ولكن الاقتصاد وان كان يستبعد عنصر المضاربة يماثل مفهوم الربح في اغفال الاحتياجات الثقافية في المبانى الحضرية ومتطلبات السكان والدليل على ذلك عدم وجود المنشآت والوسائل الكافية لتلبية الاحتياجات الثقافية في كثير من المدن والمناطق السكنية الجديدة المبنية في جمهورية المانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيتى وتشيكو سلوفاكيا بدون رأس المال الخاص وتقول في ذلك احدى الدراسات التى اجريت في تشيكو سلوفاكيا .

« إن الناس ينسون أنه كلما ازداد وقت الفراغ ، ازدادت المطالب الجديدة . بيد أن الحاجة الماسة الى توفير المساكن من شأنها أن تؤخر عملية إنشاء المبانى الثقافية . ولذلك فإن المدن التى يتم بناؤها لا توفر مجالا كافيا للمطالب الترويحية لمختلف الفئات الاجتماعية » اهـ .

ويرجع السبب في ذلك الى عاملين أساسيين في جميع البلاد الصناعية بصرف النظر عن نظمها السياسية ، أولهما مشكلة الحصول على الأرض الصالحة للبناء ، وثانيهما سرعة الانجاز التى تدعو اليها الأهداف السياسية . فالأرض الحضرية سلعة لا يمكن زيادتها بمحض الارادة ، وتكاليف التخطيط والتشييد ترتفع باستمرار ، والنتيجة هى انشاء مجموعات سكنية واسعة النطاق على مشارف المدينة (مبانى أقل تكلفة ، مع مزيد من الشقق) ، ثم بعد المسكن عن مكان العمل . والصرفى سرعة الانجاز هو أن القرارات الخاصة بالبناء والتشييد ذات صبغة سياسية على الدوام ، فعندما يأمر أحد الساسة بوضع خطة للمساكن ، فانه يريد تنفيذها في أسرع وقت تسمح به الظروف . وهذا يتطلب استخدام عمال مهرة يعملون على بلوغ الكمال الفنى الذى تتعارض آثاره مع احتياجات الأهالى الذين يقيمون في هذه المساكن في المستقبل .

« فمتى اتخذ من حيث المبدأ قرار بإنشاء مدينة أو منطقة حضرية في زمان ومكان ما ، أخذت جميع العجلات الصغيرة تدور ، وتم انجاز كل شىء في أقصر وقت ممكن . ولهذه الغاية تتخذ الأجراءات وتوضع القواعد الثابتة التى لا يطرا عليها أى تغيير فيما بعد » ا هـ .

وهذا النص منقول عن دراسة قام بها « مجلس أوربا » في عدة دول أوربية . ولكن التقارير الواردة من الاتحاد السوفيتى تشير الى أن سياسة البناء الرسمية فيه تسير على هذا النهج نفسه .

وجدير بالذكر أن وضع سياسة محكمة للتخطيط يتطلب دراسة الاحتياجات الثقافية الكمية في هذه المرحلة . ولما كان من المستحيل مراعاة احتياجات الجماعات الفعلية عند وضع السياسة فان القائمين بالتخطيط يفترضون فئات كلية من السكان مثل الشباب وكبار السن ، والطلبة والاسر الكبيرة والواقع أن ما يسمى بالمنشآت الثقافية أنما يتم اعداده لتلبية احتياجات هذه الفئات « الجامدة » من سكان المستقبل ، وهى تقحم بطريقة ما فى حساب التكاليف والمنفعة باعتبارها أمراً ثانويا تكميليا (تخصص لها الأموال الفائضة عوالأماكن المتبقية في موقع البناء) . والحق أن المنشآت الثقافية انما تدرس ـ اذا

درست على الاطلاق ـ لسببين اقتصاديين أولهما استخدامها لأغراض الاعلان الذى يضاعف القيمة السوقية للمبانى السكنية ، وثانيهما أن عدم انشائها قد يعرض حياة الجماعة للخطر .

ولا شك أن هذه الاسباب الاقتصادية التى يستغلها حاليا المخططون الرسميون لأغراضهم الخاصة تتيح فى المستقبل فرصا ممكنة للتحسين والتعديل . وينبغى أن يسفر التعاون بين مخططى المدن ، والمهندسين ، والأطباء ، وعلماء الاجتماع ، والعلماء النفسيين الاجتماعيين ، والباحثين الإجتماعيين في مرحلة التخطيط ، عن وضع معايير جديدة للتخطيط ، أى اعادة النظر في حساب التكاليف والمنفعة منذ البداية ، وتوجية المعايير الاقتصادية الى وضع نوعية صحيحة للحياة .

وهذا لا يعنى وجوب تنبؤ هؤلاء العلماء بالاحتياجات الثقافية المحتملة والمبنية على نصيحة الخبراء ثم مراعاة هذه التنبؤات عند القيام بعملية التخطيط علما بأن تحديد الاحتياجات أمر عسير كما سبق بيانه ، وانما يعنى الاسترشاد عند التخطيط بالحساب الاجتماعى للتكاليف والمنفعة وقد استطاع الباحثون في بلاد متعددة من ذوى التخصصات العلمية المختلفة أن يثبتوا بعمليات حسابية دقيقة أن التخطيط الذى يهيىء الأسباب للارتباط بالبيئة والاهتمام بها يؤدى الى نتائج محسوسة ، ويوضح أن التوجيهات القائمة على أسس اقتصادية محضة يقتضى فيما بعد نفقات متكررة ذات طابع اجتماعى وسياسى . ولكن متى روعيت الأغراض الثقافية المناسبة فان الارتفاع الأولى في تكاليف المبانى الثقافية سوف يعوضه الوفر الذى يمكن تحقيقه في مجال الترفيه والترويح والأمن والرعاية الطبية الخ .

هذا وتعاون المشتغلين بالبحث الاجتماعى على أعظم جانب من الأهمية ، لأنه من المستحيل اعتبار الاحتياجات الثقافية والاجتماعية التى هى نتيجة عمليات ديناميكية متغيرة ، أمـــوراً مطلقـــة ثابتة لا يطرأ عليها أى تغيير . ولذلك يجب استشارة الاخصائيين الثقافيين ، والباحثين الإجتماعيين والمدرسين وكبار المعلمين للاستئناس برأيهم في مرحلة التخطيط ، وذلك بدلا من القيام بدور « رجل الاطفاء » الاجتماعى بعد اتمام المبانى السكنية

المراكز الثقافية ، والنشاط الثقافى والوسائل السمعية والبصرية

تدل التحقيقات التى أجريت في كثير من البلاد على أن معدل مشاهدى التلفاز في المناطق السكنية المحيطة بالمدينة أعلى من معدل المشاهدين على المستوى القومى . ذلك أن بعد مكان العمل عن محل الاقامة يؤدى الى عزلة حقيقية بين السكان . ويزيد من تفاقم هذه الحال الاعتقاد الشائع في البيئة الحضرية الصناعية بأن وسائل الاتصال الجماهيرية هى أداة الاتصال بين الناس . يضاف الى ذلك أن الأبحاث قد دلت على أن سكان المناطق الحضرية حول المدينة يعانون نقصا حادا في المعلومات يزيد من عزلتهم ، وذلك على الرغم من مشاهدتهم للتلفاز ، وقد أظهر تحقيق أجرى في فرنسا أن ٤٠ ٪ من سكان المدينة الجديدة التى أقيمت في كريتاى لا يعرفون شيئا عن الدوائر التليفزيونية المغلقة . وفي أثناء التحقيق كان المجيبون يتنسمون الأخبار من السائلين لأنهم كانوا يرون فيهم مصدرا للمعلومات . ويدل تحقيق أجرى في مدينة تابعة لميونخ على أن عدد الذين يقرأون الصحف بانتظام أقل بكثير من متوسط عددهم في المناطق القديمة المجاورة .

ويمكن أن تعزى قلة المعلومات الى سبب غاية في الأهمية الا وهو عدم وجود الوسائل المستقلة لنقل الأخبار والمعلومات ، وهو أمر شائع في كل المدن التابعة التى أجريت الدراسات فيها .

ويلاحظ أن المدن الأوربية الصغيرة تصدر عادة جرائد إقليمية تخصص صفحة أو عمودا للأخبار المحلية · أما في المدن الجديدة فالمصدر الوحيد للمعلومات هو وسائل الاتصال الجماهيرية القومية · وقد أدى هذا أحيانا الى بعض ردود الفعل ، ففى منطقة جروس فلد سيد لنج بفينا ، وفي منطقة ماركيش فيرتيل ببرلين وزعت بيانات باليد أو صحف محلية مطبوعة على آلة ناسخة بالاستنسل · وهذه المبادرات الذاتية توضح الطريق نحو التطور الثقافى في المدن التابعة ، أى الانتقال من مرحلة المعلومات المبنية على الاحوال الاقليمية والحاجات المحلية الى مظاهر النشاط الثقافى كالمراكز الثقافية ، والمذياع ، والدائرة التليفزيونية المغلقة ويجب الاستعانة بهذه الأجهزة في عملية التعليم الذاتى ، وبذلك يمكن تعزيز الشعور بالانتماء الى البيئة السكنية ، كما يجب أن يراعى في تخطيط المدينة انشاء المبانى اللازمة لادخال مثل هذه الخدمات في مشروعات الاسكان ·

ويجب الا يكون انشاء وادارة المراكز الثقافية أو دور الثقافة أو نوادى الشباب أو المراكز الوطنية (هذه الاسماء تختلف من دولة الى دولة ولكن اختصاصاتها واحدة) محكوما بالمعايير المتبعة في السياسة الثقافية العامة والقومية والتقليدية (الوضع الاجتماعى ، مستوى التعليم الخ) بل يجب أن يكون متمشيا قبل كل شىء مع خصائص المنطقة · وقد يكون القاسم المشترك الذى يؤخذ بعين الاعتبار في مرحلة التخطيط موقفا حضريا معينا مترتبا على التحضر الحديث وابرز خصائصه التركيب السكانى الخاص (أسر في الشباب ذات أطفال في الغالب) الذى يأخذ بما هو سائد في المناطق الحضرية القديمة ، ولكن من الخطأ السير على نهج المدن القديمة ، نظرا لأن كل محاولة لنقل النظم التقليدية وأساليب الاتصال الثقافي الى المدن الجديدة مصيرها الى الفشل .

وينبغى أن تكون برامج المراكز الثقافية مفتوحة ومتنوعة بقدر الامكان فالمعلومات ، والترويح ، والتثقيف ، والتعليم ، يجب أن تسير كلها جنبا الى جنب كما ينبغى نبذ التفرقة القديمة بين النواحى المتصلة بالجمال والاتصال والتعليم · ويجب أن تتكامل المنشآت والأنشطة الثقافية (المكتبات ، المعارض ، المسارح) في عمليات جديدة من التثقيف والاتصال كما يجب أن تبنى البرامج على حالة الاسكان والظروف المعيشية للسكان لاعلى المفاهيم الثقافية العامة · وقد دلت التجارب في فينا على أن الناس يميلون قبل كل شىء الى الدراسات التى تعلم المرء أداء العمل بنفسه كما يميلون الى التعليم الفنى الخاص بأثاث المنزل · ولكن اهتمام الناس يتحول بالتدريج الى مجالات أخرى · وكان أحب الأنشطة « المفتوحة » تهيئة وسائل ثقافية خاصة للأطفال (مثال ذلك ، اقسام مسائية من رياض الأطفال في المراكز الثقافية بمدينة فينا) تمكن آباءهم من المشاركة في برنامج معين ، ومنها أيضا مشاركة الآباء في الأنشطة التى تنظمها المدارس · وبهذا تتحطم الحواجز التى تفصل بين التعليم النظامى وغير النظامى · وان تحليل الأنشطة التى تزخر بها بعض المراكز الثقافية ليؤيد النظرية القائلة بأن كل المطلوب هو وضع برامج تمتاز بالتنوع والمرونة الى أقصى حد ، موسيقى شعبية ، دروس في الطلاء ، حدائق اطفال ، التلفاز ، مسرح الأطفال ، فصول لتعليم الكبار · وهكذا تنبثق الحياة الحضرية الحقة من أوجه النشاط الثقافى الذى يمتاز بأقصى درجة من التنوع ·

وكثيراً ما يساعد النشاط الثقافى المسبق على ارشاد المهندسين وتوجيههم الى التخطيط السليم · ويعنى هذا النشاط وجود مركز للاشعاع الثقافى سابق على اتمام المبانى واعدادها النهائى أى قبل انشاء المبانى وخلال انشائها بحيث تعم فائدته الرعيل الأول من السكان الجدد · وهذا يساعد قبل كل شىء على

تحاشى الخطأ في اختيار موقع المركز الثقافى كما يسمح بتحديد تقريبى للشروط المعمارية والتكنولوجية اللازمة لتلبية الاحتياجات الثقافية الجديدة ، والمزج الوظيفى بين المبانى والمركز الثقافى ·

وتقع على كاهل الاخصائى الثقافى أو الباحث الاجتماعى الشاب مسئولية الاستخدام الفعلى لهذه المنشآت · ذلك أن السكان الغرباء عن بيئتهم الذين يحاولون اكتشاف هويتهم الاجتماعية والاقليمية لم يتعودوا تنظيم بيئتهم أو هم عاجزون عن هذا التنظيم أى عن استخدام المكان المتاح على الوجه المطلوب · وقد دلت التجارب والتحقيقات على أن نجاح النشاط الثقافى يتوقف على اتباع طريقة العلاج الاجتماعى والرعاية النفسية والاجتماعية وأنسب الأدوات الصالحة لتلبية مطالب الشباب هى الموسيقى والتلفاز

هذا والاعلام والثقافة هما من فوائد استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية في التنمية الثقافية للمدن الجديدة · وهذا يسرى على المذياع والتلفاز على السواء · وتدّل أهم البحوث الاجتماعية على تغير وظائف هاتين الوسيلتين بالنسبة للاحتياجات النفسية لجمهور السامعين والمشاهدين ، فقد أكدت دراسة أجريت بالسويد أن كلا من المذياع والتلفاز يؤدى وظيفة نفسية مختلفة بالنسبة للسامع والمشاهد ·

وبيان ذلك أن التلفاز يخفف من عبء المسئولية والواجبات المفروضة على كاهل المشاهد لأنه يساعده على الهروب من حقائق الحياة اليومية · ولكن الغالب على المذياع هو الفائدة الاجتماعية الناجمة عن مواجهة الحقيقة (سواء أكان ذلك عن طريق الاعلام أو النصيحة أو تعزيز المكانة الاجتماعية) ·

وقد وجد النشاط الثقافى في المناطق الحضرية الجديدة أقوى أداة له في أجهزة الفيديو والدوائر التليفزيونية المغلقة التى تحقق المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية · فهذه الأجهزة تمكن السكان من تحقيق ذواتهم عن طريق نشر رسائلهم « الخاصة » · وعلاوة على وظيفتها في التسلية ، تزود السكان بالمعلومات وتبعث في نفوسهم الاهتمام بالاحداث المحلية ، وغيرها من الشئون ·

ويلاحظ أن البيئة المشتركة هى العنصر الذى يربط بين السكان في تكوين الاهتمامات الشخصية ، كما أن الامكانيات الضخمة للدوائر التليفزيونية المغلقة المحلية باعتبارها حافزا للتنمية والوحدة الثقافية بين السكان ، لا يمكن استغلالها الا عن طريق البحث والاتفاق المبدئى على كل المستويات وخلال مراحل المشروع الخاص بتخطيط المدينة · وتجب الاستفادة من الخبرة المكتسبة في استخدام الاجهزة القائمة ودراسة الظروف المحلية ، ومعرفة الاحتياجات المطلوبة ، ثم التعاون ـ أخيرا ـ مع فريق دائم من الاخصائيين الثقافيين في اجراء تقييم منهجى ومنتظم لوظيفة هذه الأجهزة وكفايتها · وفوق ذلك كله يتوقف النجاح على طول المدة التى استخدمت فيها الأجهزة السمعية والبصرية قبل وضع البرامج الجديدة لأن ذلك يكفل الالمام الكافي بعمل الأجهزة والمعدات الفنية حتى لا تثور العوائق فيما بعد في سبيل المشاركة الثقافية ، وتكوين الاهتمامات الشخصية ·

وأهم شيء بالنسبة لكفاية الأجهزة فيما بعد هو القرار الذى يتخذ في مرحلة التخطيط بشأن المكان اللازم للمعدات الفنية وقد علمتنا التجارب أن المنشآت الفنية ليست عنصرا سلبيا بل على العكس تتجلى نتائج القرارات الفنية المحضة مباشرة على المستوى الاجتماعى والثقافى · ولذلك يجب على مخططى المدن أن يدركوا أن اختبار المعدات الفنية (ابتداء من أشرطة تسجيل الفيديو مقاس ½ بوصة الى الأجهزة الفنية العالية التى يتم تشغيلها بأيدى فنيين مدربين) يترك بصماته على البرنامج المحلى ، وأن هذا البرنامج هو الذى ينشط المشاركة الثقافية ويثير اهتمام السكان .

ويمكن اتخاذ مدينتين جديدتين في فرنسا هما كريتاى وجرينوبل ـ فيلينيف مثـــلا للأثر الاجتماعى والثقافى الذى تحدثه الدوائر التليفزيونية المغلقة ذات الكوابل ، وللتدابير الضرورية التى يجب أن يتخذها مخططو المدن ·

فالكابل في كريتاى غير مرئى ، وغير ملموس ماديا واجتماعيا ، اذا صح هذا التعبير ، شأنه في ذلك شأن التلفاز القومى : ولكن الكابل في حديقة « جرينوبل ـ فيلينيف » ظاهر دائما وأن كان موضوعا بطريقة غير مرئية ، وهو ينتهى عند المكتبة في المدرسة · وهو مرئى بل مألوف للأطفال الذين يشاهدون الآن « حضارة الصور » التى تنبأ بها العلماء وأن كانت هذه النبوءة سابقة لأوانها وفي خلال هذه التجربة الثقافية يتعلم الأطفال أن ما يظهر على الشاشة ليس تمثيلا وانما هو عنصر من عناصر الاستخدام اليومى يستطيع كل انسان أن ينتجه ، ويوزعه ، ويشاهده · أما في مدينة كريتاى فان المعدات الفنية أكثر تعقيدا وتكلفة وهى فوق مدارك السكان ، ولذلك يتجاهلونها بدرجات متفاوتة قلة وكثرة · ويقوم المركز السمعى والبصرى في جرينوبل ـ وهو يقع في قلب المدينة وبالقرب من كافة المؤسسات الأخرى ـ بوظيفة اتصال مادية بين مواقع الحياة الاجتماعية ·

وكانت نتيجة ذلك أن ظهرت الامارات الأولى لوسائل المشاركة الثقافية والاجتماعية في المدينة · وقد تبين من تحقيق أجرى بين السكان أنهم أوشكوا أن يعتبروا المدينة مدينتهم ، وأن يربطوا أنفسهم بها برباط عاطفى وثيق ·

ويمكن أن يستخدم المذياع أداة لتنفيذ السياسة الثقافية الاقليمية دون ما حاجة اتخاذ تدابير معينة عند تخطيط المدينة ، ولتحقيق التنمية الثقافية دون ما حاجة الى استثمارات مالية ضخمة . وهذا ذو أهمية خاصة بالنسبة للمناطق السكنية الجديدة في البلاد التى لم يدخلها التلفاز حتى الآن . أو لم توضع خطة لادخاله فيها .

ولجنى فائدة اجتماعية كبرى من المذياع يجب انتاج برامج ذات صبغة اقليمية ومحلية تلبى حاجة السكان الى المعلومات ، وتنمى فيهم الشخصية الذاتية الثقافية · ولذلك يجب تكميل المبانى المركزية بمبان اقليمية حتى تعطى المجتمعات الاقليمية وبخاصة المحلية مجالا كافيا في وضع البرامج اللازمة ·

ولهذه التدابير آثار بعيدة المدى ، لأن نتائج البحوث الاجتماعية والثقافية قد دلت على أن المذياع أقوى بكثير من التلفاز كحافز من حوافز السياسة الثقافية ، نظرا لأنه يثير الاهتمامات الثقافية الكامنة ، ويرضى الاهتمامات الظاهرة ، ويخلق اهتمامات جديدة ·

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو لنمكتبات
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.
تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعبة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.